

التحول الديمقراطي

وتحسين مستوى المعيشة

لا ديمقراطية سياسية بدون عدالة اجتماعية، ولا تحول حقيقي باتجاه الديمقراطية إن لم يشعر المواطنون بأن حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية مؤمنة. وإذا كانت المعضلة السياسية الناتجة عن غياب الحريات العامة - خاصة في البلدان العربية - قد تركت آثارها السلبية الواضحة على النسيج الاجتماعي، فإنها بقدر أكبر قد ساهمت في تدمير البنى الاقتصادية، أو على الأقل سببت اختلالاً بيناً في توزيع الثروة والخدمات، كما سببت في جانب آخر تدنياً في مستوى المعيشة وتزايد حالات الفقر واستطالة صفوف العاطلين عن العمل، وتضاؤل الإنتاج، وزيادة التفاوت الطبقي.

بهذا المعنى يمكن القول بأن الكبت السياسي ينتج عنه تدهور في الحياة الاقتصادية، واختلال في ميزان العدالة الاجتماعية، وتآكل في النسيج الاجتماعي، ما يفرز بدوره تغييراً سلبياً في معنى مفهوم المواطنة الصالحة ومتطلباتها، كما في الهوية الوطنية نفسها، بحيث لا تبدو الأخيرة قادرة على حمل أوزار الاستبداد السياسي، وترقيع الإنهيارات المتعددة في الميادين المختلفة.

لكن السؤال المهم هو: هل يعني التحول نحو الديمقراطية علاجاً لتلك المشاكل؟ نظرياً، نعم. إذا كان التحول صحيحاً وجاداً. ويمكن قياس تطبيق الآليات الديمقراطية بما ينعكس منه إيجابياً على حياة الأفراد، الذين لا يبحثون فقط عن الحرية بشتى جوانبها، ولكن الأكثرية بدرجة أكبر تبحث عن تحسين مستوى معيشة أفرادها.

فالتحول الديمقراطي يصبح بلا معنى، إن استمرت طوابير العاطلين عن العمل، وإن تزايدت مؤشرات الفساد، وإن بقيت الخدمات الحكومية على حالها أو تدهورت مستوياتها.. فهذا يعني عن خلل كبير في المسيرة السياسية نفسها. هذا يؤثر إلى غياب مبدأ الشفافية والمحاسبة، وإلى ضعف السلطة التشريعية المنتخبة في القيام بدورها، وإلى ضعف الإرادة السياسية في البدء بحياة سياسية نظيفة، خاصة من قبل السلطة التنفيذية.

وحين تستمر الصراعات الفئوية، الطائفية أو القبلية، أو تتزايد حالات العنف والشغب، أو تتصاعد حالات انتهاك حقوق الإنسان، فهذا مؤشر على أن ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان لم تترسخ بعد في الوجدان الشعبي والرسمي، كما ويؤثر إلى حقيقة ضعف السلطة القضائية وعدم قدرتها على القيام بدورها، وكذلك ضعف مؤسسات المجتمع المدني التي لم تغير واقع حال المواطنين أو تقدم لهم الآليات المناسبة لمواجهة التحديات التي تجبهم في حياتهم اليومية.

نحن نقول بأن البحرين تمر بمرحلة تحول نحو الديمقراطية، ومظاهر ذلك معروفة ولا داعي لذكرها. ولكن بأي مقدار كان ذلك التحول مؤثراً في ثقافة المواطنين ومفاهيمهم ومعاشهم؟ إلى أي مدى اقتربنا من تحقيق مفاهيم العدالة الاجتماعية؟ إلى أي حد حذرت الأدوات الديمقراطية الجهاز الخدمي الحكومي في تحسين أدائه؟ وهل قدم لنا التحول باتجاه الديمقراطية أدوات أو أسلحة جديدة تكافح بها غائلة البطالة والفقر والرشوة وكل مظاهر الفساد الأخرى؟

نحن مقتنعون، بأن تطوراً في الخدمات قد حدث، وكذلك في مكافحة البطالة، وهناك جهود في محاربة الفساد، ولحظنا تغيراً في الثقافة العامة باتجاه احترام الرأي الآخر بما يعزز ثقافة حقوق الإنسان، وحتى في الجانب التشريعي والقضائي، لمسنا شيئاً من التغيير الإيجابي. ولكن هل هذا كافٍ؟

إن لم يغير التحول باتجاه الديمقراطية أوضاعنا وثقافتنا وأدأنا بشكل إيجابي، فهذا يعني خلافاً في المسيرة الديمقراطية. وإن حقق التحول إيجابيات في هذا الصعيد أو ذلك، وهو ما نلمس جوانب منه، فكيف يمكن قياسها، وكيف نحدث ثورة في الجهاز البيروقراطي والقضائي والتشريعي ترسخ قيم الديمقراطية وتنقلنا إلى صفتها أو قريباً منها؟

اقرأ

- ٤ كيف نضمن مستقبلاً حقوقياً أفضل؟
- ٦ ثقافة حقوق الإنسان في البحرين
- ٨ تقرير: هل تراجع حرية الصحافة؟
- ١٠ لا تقربوا نار الطائفية إلى خبائنا

القضاء يبرئ معتقلي كرزكان

معتقلو كرزكان التسعة عشر، والمتهمون بقتل شرطي في أحداث شغب، تمت تبرئتهم من قبل القاضي في ١٣/١٠/٢٠٠٩، بعد مضي نحو عام ونصف من بدء الدعوى. الشيخ محمد بن علي آل خليفة، القاضي الذي رأس الجلسة، أثار حكمه المسبب بالبراءة، شحنة من العواطف الإيجابية تجاه القاضي وتجاه

القضاء نفسه. وقد كان القاضي، بحسب كل التعليقات، قد اتسم بالنزاهة الشديدة، ما أكد حقيقة استقلالية القضاء بقدر كبير للغاية، ما جعله ملجأ للمواطنين، وملاذئ يعتد به في الناخبات التي تنتاب الوطن وأهله.

المحامي محمد التاجر، رئيس هيئة الدفاع عن المعتقلين، علق على الحكم بأنه (أصاب كبد الحقيقة، وكان مهنيًا وحرفيًا وجاء بتجرد من القاضي عن تأثيرات أخرى أو توجه لدى السياسيين) مشيرًا إلى استقلالية القضاء الذي يحكم مجرداً عن أي تأثير، بحيث جاء الحكم منصفاً وعادلاً بعد أن أمعن النظر في حيثيات القضية. أما المحامي والنائب السابق فريد غازي، فعلق: (قد يتفاجأ البعض برأي القضاء وأحكامه، إلا أنها تستند على البيئة المقدمة أمام المحكمة).

البحرين الأولى خليجياً في توكين المرأة

حققت البحرين تصنيفاً مرتفعاً في التنمية البشرية بمجالات حقوق المرأة والتعليم والصحة والدخل، وذلك بحسب تقرير التنمية البشرية لعام. وصنف برنامج الأمم المتحدة ٢٠٠٩ الإنمائي مملكة البحرين في المرتبة الرابعة بين ٥٥١ دولة من دول العالم لجهودها في بناء الكفاءات النسائية. وأكد التقرير أنه رغم تحقيق البحرين للمركز ٩٣ بين ٢٨١ دولة، وتراجعها مرتبة واحدة بسبب دخول ثلاث دول جديدة في التقرير، إلا أنها حققت ارتفاعاً كبيراً في المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية، وهي الصحة والتعليم والدخل، لتحتل المركز الأول

خليجياً فيما يتعلق بتمكين المرأة التي تبوّأت مناصب قيادية.

وأكد التقرير أن صعود التنمية البشرية للبحرين يسير بشكل منطقي منذ عام ١٩٨٥.



وأشارت بيانات التقرير إلى تفوق البحرين عربياً في الإنفاق على التعليم بما نسبته ٩,٥٪ من مجموع

الإنفاق الحكومي، وتقدمها على المستوى العربي في تمكين المرأة. كما حلت البحرين الأولى خليجياً وعربياً في التصديق على الاتفاقيات الدولية.

وأشار التقرير إلى معدل الانخراط في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، الذي وصل في مملكة البحرين إلى نسبة ٩٠٪، وهو الأفضل

الهالك: الديمقراطية مسيرة متواصلة لتوطيد دعائم الدولة الدستورية

أكد ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة مواصلة المسيرة الديمقراطية والحفاظ على المكاسب الوطنية التي تحققت، كزيادة النمو الإقتصادي، وتمكين الفئات محدودة



الدخل، وتعزيز دور الطبقة المتوسطة، ما أدى إلى حل مشكلة البطالة التي أصبحت في أدنى مستوياتها. وأضاف بأن الحكومة عملت على (توطيد دعائم الدولة الدستورية المدنية المتقدمة في إطار من الدستور، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحرية في التعبير، وإتاحة المجال لتمكين المرأة البحرينية)، مشدداً على (تحقيق الحراك السياسي بما يتماشى مع تطورنا السياسي الديمقراطي، والابتعاد عن القرارات الفردية والاتجاه إلى القرار الجماعي، ومعالجة الفساد الإداري).

في منطقة الخليج ويضع البحرين في المرتبة الـ ٢٨ على مستوى العالم.. فيما بلغ عدد الناشئة المهتمين "بدءاً من ١٥ سنة فأكثر" من سكان البحرين بالقراءة والكتابة ٨٨٪، ويصل السن المتوقع للمواطن في البحرين إلى ٧٧ عاماً، فيما يصل الناتج الإجمالي للفرد الواحد إلى ٣٠ ألف دولار (لعام ٢٠٠٧).

(النواب): للجهويات الحق بزيارة السجون

أكدت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن في البرلمان أثناء اجتماعها بممثلي وزارة الداخلية في ٢١/١٠/٢٠٠٩ لمناقشة مشروع قانون مؤسسات الإصلاح والتأهيل، على ضرورة السماح لجمعيات حقوق الإنسان المسجلة بزيارة مراكز الإصلاح والتأهيل للاطلاع على وضع النزلاء بعد أخذ التصاريح اللازمة. ومن جانب آخر، انتهت اللجنة من إعداد رأيها بشأن عقوبة الإعدام والخاصة بحذف عبارة رمياً بالرصاص الواردة في المشروع.

ورش عمل لتكئين المرأة سياسياً

أقام المجلس الأعلى للمرأة ورش عمل استمرت بين ٤-٨/١٠/٢٠٠٩ حول (تمكين المرأة البحرينية سياسياً) وذلك في إطار الاستعداد للانتخابات النيابية والبلدية المقبلة من أجل إيصال مرشحات إلى قبة البرلمان، وتفعيلاً لدراسة (المرأة البحرينية في انتخابات ٢٠٠٦ - الفرص والتحديات) التي قام بها المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر المرصد البحريني، عدد ٩، لشهر أكتوبر الماضي). وقد تنوعت ورش العمل والمحاضرين فيها. ومن المحاور التي تمت مناقشتها: (قراءة عامة للأدب الانتخابي البحريني) و(المرشح وكيف يتعامل مع الإعلام وأدوات التواصل المجتمعي) و(الوعي الجماهيري وكيفية إجراء الحملات) و(العمل كشبكة غير رسمية وكيفية اتخاذ القرار الجماعي). وقد تنوع المحاضرون حيث شارك عدد منهم من دول

عربية كالكويت ومصر.

الجشي والقعود تشاركان بهوئته عن المرأة في جنيف

شارك وفد برلماني في الندوة الدولية التي أقيمت بجنيف أواخر سبتمبر الماضي تحت عنوان (هل المجال مفتوح أمام المرأة للمشاركة في البرلمان؟). وقد شارك في الوفد كل من د. بهية الجشي عضو مجلس الشورى والنائب لطيفة القعود عضو مجلس النواب. وقد أشار الوفد الى الجهود المبذولة لنيل المرأة حقوقها في البحرين منذ انضمامها لاتفاقية (السيداو) للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، موضحاً أن عدم وجود قانون للأحوال الشخصية يمثل أحد التحديات الكبرى، حيث لم يصدر سوى الشق السنّي منه، ولكن الوفد أبدى تفاؤله بصدور الشق الثاني خلال الفترة المقبلة. ومن النواقص التي تحدث عنها الوفد ما يتعلق بموضوع العنف ضد المرأة، وقال أن ما ينقص البحرين اليوم هو إيجاد قانون لمواجهة العنف ضدها.

العكري: ضرورة التصدي للفساد والفساد

قال رئيس الجمعية البحرينية للشفافية عبدالنبي العكري (إن قضية مكافحة الفساد والمحسوبية والعمل من أجل الشفافية والنزاهة هي في صلب مهام جميع المخلصين من المواطنين والمقيمين في أي بلد في العالم ونخبها السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية). جاء ذلك في مؤتمر اطلاق التقرير السنوي للشفافية الدولية في ٧/١٠/٢٠٠٩. وأضاف: (في ظل العهد الجديد فإن القوى الخيرة في المجتمع والدولة تناضل من أجل التصدي للفساد والمحسوبية، وترتب على ذلك اتخاذ بعض الخطوات المهمة أبرزها: تشكيل ديوان الرقابة المالية، وتصديق الحكومة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد... وتشكيل المجلس الأعلى للمناقصات، وبعض الشفافية والانفتاح في إدارة الدولة للبلاد ومقرراتها). وتابع (إن الإشارة إلى قرب صدور قانون بتشكيل ديوان الرقابة الإدارية في خطاب الملك

[الأخير] وضرورة مكافحة الفساد في رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠ والتي أطلقها ولي العهد مؤثر إيجابي يجب تحويله إلى استراتيجية للدولة والمجتمع، والى سياسات وتشريعات فاعلة تكون محل إجماع وطني، ومدعومة من قبل الدولة والمجتمع).

د.عساف: حقوق المرأة البحرينية الأفضل خليجياً

على هامش دورة نظمتها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان تستهدف إعداد مدربين ومدربات

المزعل: الطائفية

بغیضة، والحد في

(ملكيّة دستورية)

ندد النائب محمد المزعل بالدعوة لتوحيد القوى والجمعيات على أساس طائفي، معتبراً الأمر (طائفية بغیضة) لا تقبل من المواطن العادي فكيف تصدر من

رئيس لمجلس النواب؟
وأضاف:
(لو كانت هذه الدعوة



من رئيس مجلس النواب لتجميع القوى الشيعية لرفضها بالدرجة نفسها بل بأشد من ذلك). وطالب المزعل رئيس المجلس بأن يدفع باتجاه الدعوة للتجمع والتوحد على أساس وطني بدلاً من تبني برامج طائفية لا يسعى إليها إلا من يريد سوءاً بالبحرين ووحدة شعبها، خاصة أن تلك البرامج الطائفية تأتي ضد دعوات ملكية سامية لعلماء جميع المذاهب بالاحترام المتبادل، وتوجيه التنوع المذهبي لخير البحرين وشعبها. وفي هذا الإطار، دعا المزعل الى التجمع على أساس وطني تشكل من خلاله جبهة وطنية لتعزيز مبادئ وأهداف الملكية الدستورية التي نص عليها ميثاق العمل الوطني والدستور.

في قضايا حقوق المرأة (٢-١٠/١٠/٢٠٠٩) حضرها حقوقيون من ثمان دول عربية، قال المدير العام لمركز عمان لدراسات حقوق الإنسان د. نظام عساف إن أوضاع حقوق المرأة



في البحرين، تعد الأفضل في دول الخليج العربي، وذلك لأنها تمكنت من السدخول إلى المجالس التشريعية والنيابية، ونجحت في مشاركتها في العمل السياسي

والمجتمعي، مضيفاً أن المرأة البحرينية ترأس مؤسسات تعليمية، فضلاً عن تبوّؤها مواقع في منظمات دولية في الأمم المتحدة.

وأشار عساف إلى أن أوضاع المرأة البحرينية، وعلى الرغم من أنها الأفضل، إلا أنها بحاجة إلى تأمين المساواة في الحقوق بينها وبين الرجل، وخصوصاً فيما يتعلق بتخصيص مقاعد برلمانية للمرأة فقط، وإشراكها في مواقع صنع القرار، سواء أكانت على المستوى الحكومي او الاجتماعي.

ورشة عمل حول حقوق الطفل

نظمت وزارة الدولة للشؤون الخارجية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم واليونسكو، ورشة عمل حول حقوق الطفل، شارك فيها لفيق من منظمات المجتمع المدني، وعدد كبير من المعلمين، وافتتحها وزير الدولة للشؤون الخارجية نزار البحارنة بكلمة أشاد فيها بخطوة وزارة التربية والتعليم في نشر ثقافة حقوق الانسان في المناهج الدراسية لمختلف المراحل. من جهته، قال وزير التربية والتعليم د. ماجد النعيمي بأن حقوق الطفل وثقافته وقيمه، كرسها المشروع الاصلاحى، مشيراً الى أن الورشة جاءت في إطار التعاون والتواصل بين البحرين ومنظمة اليونسكو، تأكيداً على العهد المشترك بالتزام البحرين بالعهد الدولي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية الاساسية التي تركز هذه الحقوق قيماً وقانوناً وسلوكاً. وأشار الوزير الى ما تم تكريسه عملياً من خلال المناهج الدراسية من قيم تتعلق بهذه الحقوق.

العدالة، بالعفو، والمستقبل قبل الماضي

كيف نضمن مستقبلًا حقوقيًا أفضل؟

التعذيب) قد طرح بمجرد أن بدأ التحول السياسي عام ٢٠٠١، وهنا بعض الملاحظات التي تجعل الموضوع ملتبسًا ومشكلًا في آن واحد:

أولاً - إن التحول الديمقراطي جاء من (أعلى) أي بإرادة سياسية في المقام الأول، ما يفصح عن إرادة في الإقلاع عن نهج الماضي، متزامنا مع حقيقة توسعة المشاركة الشعبية، وإصلاح القضاء، والمصادقة على المواثيق الحقوقية الدولية، وتوسعة هامش حرية التعبير، وتأسيس منظمات المجتمع المدني، وغير ذلك.

ثانياً - في معظم الدول التي تشكلت فيها لجان لكشف الحقيقة والمصالحة وغيرها من اللجان، عانت من انشقاقات مجتمعية كبيرة، وبعضها حروب أهلية، كما شهدت حروب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإعدام خارج نطاق القضاء والإختفاء القسري وغيرها. لذا كانت بحاجة الى تلك اللجان لتصميد الجراح. وفي البحرين فإن الانتهاكات الماضية لم تصل الى هذا الحد، وكل المطروح له علاقة بالتعذيب في السجون، يجري الاعتراف الرسمي ضمناً بوقوعه دون التصريح به. لذا، لم تظهر الحاجة في الأساس الى لجنة مشابهة.

ثالثاً - إن السياسات الحكومية عامة، والتي جاءت مباشرة بعد إعلان الإصلاحات تضمنت إجراءات تصحيحية سريعة وانقلابية على ما جرى في الماضي، وبينها: تبييض السجون من السجناء السياسيين؛ وإعادة المنفيين حيث أرسل الملك طائفة خاصة لإعادتهم؛ وإعادة المفصولين الى وظائفهم وتعويضهم عن الفترة الماضية، وغيرها من الإجراءات.

الثانية - وتتعلق بتعويض الضحايا وذويهم مادياً ومعنوياً ومساعدتهم على إعادة بناء حياتهم. بحيث يستطيع الضحايا استعادة ممتلكاتهم، والعودة الى وظائفهم، والتعويض عما تعرضوا له بديناً وعقلياً، وعلاجهم وتحمل نفقاتهم عامة.

الثالثة - وتتعلق بسؤال: كيف يمكن ضمان عدم تكرار الانتهاكات السابقة، وما هي الخطوات الواجب اتخاذها في هذا السبيل. ويأتي في هذا السياق: تعزيز استقلال القضاء؛ وتدريب قوى الأمن على معايير وثقافة حقوق الإنسان؛ ووضع القوانين التي لا يمكن النفاذ اليها من قبل المتجاوزين والتي أدت في الماضي الى وقوع تلك الانتهاكات؛ وخلق المناخ الإجتماعي والسياسي والإعلامي الملائم الذي يكشف ولا يتسامح مع أية انتهاكات جديدة.

لهذه القضايا الثلاث، طرحت وفي نحو ٣٥ بلداً مسألة تشكيل لجان وطنية اتخذت في معظمها مسمى (الحقيقة والمصالحة) أو ما يرادفها مثل: (الانصاف والمصالحة) أو (العدالة والمصالحة) وكأن المطلوب هو عدالة وكشف عن حقيقة تستهدف المصالحة. بيد أن هذه اللجان، وحسب منظمة العفو الدولية، لم تنجح إلا بشكل جزئي، وذلك لأسباب مختلفة من بينها: الافتقار إلى الإرادة السياسية؛ اتخاذ قرارات سياسية بإصدار عفو يحمي مرتكبي تلك الانتهاكات؛ انهيار النظام القانوني على المستوى الوطني؛ وعدم وجود ما يكفي من القوانين على المستوى الوطني لتجريم تلك الأفعال؛ وكذلك لوجود عقبات قانونية أخرى تعوق العدالة.

على المستوى البحريني، ولأن لكل دولة خصوصياتها، فإن ملف (ضحايا

كما حدث في بلدان عديدة، جرت فيها تحولات سياسية عميقة، وانتقلت الى منطقة سياسية وسطى تم توصيفها بأنها (تحول نحو الديمقراطية).. كان من الطبيعي أن تواجه الحكومة والمجتمع في البحرين أسئلة تتعلق بتركة الماضي، بهدف تجاوزها وعدم تكرارها. ولأن المناخ السياسي عامة أثناء التحول الديمقراطي يتيح طرح الأسئلة، وتأسيس منظمات أو جمعيات تعنى بمعالجة تلك التركة الثقيلة، فإن الدول عامة لم تنجح إلا جزئياً في حلحلة بعض القضايا المتعلقة بهذا الملف الشائك.

هناك ثلاث قضايا كبرى مرتبطة بهذا الموضوع:

الأولى - كيف يمكن معالجة إرث الماضي، دون الإستغراق فيه، ودون أن يتحول الى عقبة أمام بناء المستقبل؟ بمعنى آخر: كيف يمكن ضمان حقيقة أن تكون معالجة ملف الماضي معالجة صحيحة، دون أن تسبب نكسة سياسية أو اجتماعية في بلدان تتحول نحو الديمقراطية، بحيث لا تكون (المحاسبية) على حساب (المصالحة)، وفي نفس الوقت لا يكون (العفو عما مضى) على حساب (العدالة)؟ من هنا تم طرح مفهوم (العدالة الإنتقالية)، والتي تعني في أحد أوجهها: الإقرار بها، دون تطبيقها بأثر رجعي، إن كان ذلك سيسبب التوتر ويعيد الأمور الى سالف وضعها من الإنفلات السياسي والعودة الى الديكتاتورية. هذا الموضوع المتعلق بالعدالة يختص بالذات بالكشف عن حقيقة ما جرى قبل التحول الديمقراطي من تجاوزات تتعلق بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب والإخفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء.

فيجب تطبيقها. ويفترض أن تنشأ مؤسسات على المستوى الوطني ترسخ المساءلة القانونية ضد المتجاوزين؛ وأن يمنح القضاء المحلي صلاحيات التحقيق في جرائم التعذيب ومحاكمة المسؤولين عنها أينما وقعت.

xx هناك من يريد استغلال ملف ضحايا التعذيب في غير صالح الضحايا أنفسهم، وإنما لتحقيق أجندة سياسية، ويفترض إبعاد الملف بشكل كامل عن الأجندات السياسية التي لا تستهدف الإصلاح والعدالة بقدر ما تستهدف التشهير



السياسي، والإنحباس في الماضي، بحيث لا يمكن للدولة والمجتمع التقدم بخطوات حقيقية باتجاه المستقبل.

أمام الجمعيات السياسية والمجتمع المدني فرصة العمل من أجل ترشيد مسيرة الحكم ومحاسبته ومنع تغول الأجهزة الأمنية، وذلك من خلال الأطر الرقابية والقضائية والتشريعية. هناك فرصة لتشريع المزيد من القوانين المحلية التي تجعل من العودة الى الماضي وأخطائه أمراً مستحيل الوقوع، وهناك إمكانية للبناء على ما توفر من إصلاحات وتعزيزها وتوسيع هامش حرية المجتمع ومشاركته في صناعة مستقبله.

الذاتية لطرفي السلطة والمعارضة مرحلة وسطية تكفي للإعتبار مما جرى في الماضي دون أن تسبب جراحات جديدة، وهي تكفي للتعويض المعنوي للضحايا، كما أنها تساهم في منع تكرار اختراقات حقوق الإنسان في المستقبل.

xx ما بعد مرحلة الإصلاحات فترة لا يجب التسامح فيها تجاه أية انتهاكات لحقوق الإنسان. والقضية لها طرفان دائماً (الحكومة وبعض أطراف المعارضة المتشددة)، وإن كانت العين مركزة على أجهزة الدولة الأمنية التي أعلنت أكثر

من مرة عن تحويل بعض منسوبها الى المحاكمة والمحاسبة والمساءلة بسبب تجاوزاتهم. إذا كانت هناك مبررات في عدم نبش الماضي وإثارة الجراح، فإن الغرض هو أن تكون المسيرة أكثر صحية، وهي لن تكون كذلك، إن جرى طي التجاوزات التي تقع حالياً ولم يجر التوقف عندها. إن هذا يكرس ظاهرة الإفلات من العقاب، ويضعف مؤسسات الدولة، ويبقى التحول الديمقراطي صورة بلا معنى أو جوهر.

هذا يستدعي وضع تشريعات واضحة تجرم التعذيب، كما تجرم التستر عليه، وإذا ما وجدت التشريعات المناسبة

رابعاً - ما طرح في البحرين من قبل البعض هو: تعويض ضحايا التعذيب، ومحاسبة المسؤولين عنه. حاولت الحكومة معالجة الشق الأول عبر إيجاد مرجعية في ديوان المظالم أولاً، ووزارة التنمية الإجتماعية ثانياً لكي تحل مشاكل المتضررين. لكن الخطوة لم تنجح إلا جزئياً، والسبب يعود بدرجة أساس الى أن من طرح الموضوع رفض حله منفصلاً عن المحاسبة، وفي الغالب اعتبر موضوع المحاسبة أمراً سياسياً لا علاقة له بـ (المصالحة) ولا بمعرفة (الحقيقة). ذلك أن للحقيقة وجهان: وجه يشير الى انتهاكات حكومية بحق المعتقلين (أي التعذيب) ووجه آخر يشير الى انتهاكات قامت بها المعارضة أو المنتسبين اليها أدت الى تضرر العشرات من المدنيين، وبعضهم فقد حياته، وآخرون فقدوا ممتلكاتهم حرقاً. وكما في بلدان عديدة، تبين أن (المحاسبة) ستؤدي الى (محاسبات) وبدل أن توفر المناخ الإيجابي الذي يساعد على الإنفكاك من التراث السياسي الماضي والتطلع نحو المستقبل، فإنه قد يؤدي الى عكس ذلك: أي الى الإستغراق في التاريخ، وتسييس موضوع الإنتهاكات القديمة من قبل الطرفين (السلطة وبعض المعارضين) ليخدم المصالح الأنبيّة لكل طرف، والذي قد يؤدي الى الإنقلاب على عملية التحول الديمقراطي وأجواء التسامح برمتها.

الخلاصة:

xx يلعب العفو على المستويين الرسمي والشخصي دوراً أساسياً في تجاوز إرث الماضي، لا بعنوان إنكار العدالة، وإنما بإسقاط اللجوء اليها، خاصة اذا كانت التجاوزات قد تسبب مشاكل أكبر مما تحل، أو أنها قد تؤدي الى محاكمات أطراف عديدة وليس فقط الأجهزة الحكومية. من هنا قيل بأن لجان الحقيقة تستبطن إسقاطاً لخيار العدالة (المحاكمة). فكشف الحقيقة من خلال المراجعة النقدية

أهميتها وروعقاتها..

ثقافة حقوق الإنسان في البحرين

تعتمد حماية حقوق الإنسان على آليات عديدة، من بينها اعتماد آلية نشر ثقافة حقوق الإنسان وتربية النشء الجديد والمجتمع عليها، وعلى ممارستها على أرض الواقع. وبالرغم من الصعوبات التي تعترض بعض المجتمعات في تقبل ثقافة حقوق الإنسان، فإن الأخيرة أصبحت ثقافة عالمية لا يستطيع أي مجتمع التحرر من أثارها، كما لا تستطيع أية دولة تجاوزها بشكل صارخ سواء في محيطها الوطني أو في محيط علاقاتها الإقليمية والدولية.

المجتمعات العربية عامة، قد تكون من أقل المجتمعات في العالم امتصاصاً أو حتى تقبلاً لثقافة حقوق الإنسان، ولربما يعود الأمر الى أسباب عديدة، بعضها يرجع الى التراث السياسي الاستبدادي الذي لازال حاكماً على الثقافة العربية، وبعضها قد يعود الى حقيقة أن المنتج الثقافي الحقوقي - وإن اتخذ صفة عالمية - هو منتج قادم من بيئة مغايرة، وقد تكون البيئة ذاتها معادية في نظر تلك الشعوب العربية، وبالتالي فهي ترفض المنتج لأن مصدره معاد لثقافتهم الخاصة، كما لطبيعة عيشهم ونظامهم السياسي. زد على ذلك طابع الريبة والقلق وتضخم روح المؤامرة الذي يحكم العقلية العربية، والذي يربط بين الثقافة الحقوقية وبين التآمر السياسي.

ومن الأسباب الأخرى ما له علاقة بتطبيقات الثقافة الحقوقية، من قبل من يراهم المواطن العربي منتجين لها، حيث يتسم التطبيق بالإنزواجية، وتتحول الثقافة الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان الى أدوات سياسية، رأينا تطبيقاً شيئاً لها من قبل دول تزعم أنها منافحة عن حقوق الإنسان والديمقراطية. ويبدو أن الصراع العربي الإسرائيلي، وتورط بلدان غربية في الصراع لصالح إسرائيل، قد

شكّل مناخاً يعيد العرب والمسلمين عامة الى التاريخ والثقافة الخاصة للإحتماء من الجور الذي يرون أنهم ضحاياه.

زد على هذا، فإن سيادة الروح الدينية المحافظة، قد وضعت النصوص الدينية - أو بعضها - قبالة القيم العالمية التي تبشر بها ثقافة حقوق الإنسان، حيث رأى العرب أن هناك معايير حقوقية تصطدم مع ثقافتهم الدينية، وهذا الإصطدام في المعايير بالرغم من محدوديته، إلا أنه أخذ حجماً أكبر من مسألة التوافق بين النصوص الدينية والمعايير الحقوقية الدولية التي هي في جوانبها الأعظم متفقة مع روح الدين. لكن القيم على التفسير الديني، لم يبذلوا جهداً يعتد به في إعطاء تفسيرات جديدة للنصوص الدينية، كما لم يبذلوا جهداً كبيراً في تكييف معايير حقوق الإنسان مع الثقافة الدينية الخاصة، وكل ذلك يعود الى ضعف الإجتهد الديني، وتخلف التفسيرات للنصوص عن الواقع المعاصر.

لكل هذه الأسباب، وضعت المرجعية الدينية الثقافية قبالة الثقافة الحقوقية الدولية، إما جهلاً أو تهرباً من المساءلة السياسية كما تفعل بعض الأنظمة التي تشير الى مرجعية الدين بغية الفرار من تجاوزاتها على كلتي الثقافتين الحقوقيتين الدينية والدولية.

لهذا، فإن نشر ثقافة حقوق الإنسان تصطدم بمعوقات بحاجة الى تفكيك، في المجال الديني، كأن تكون هناك بعض المعايير - وهي قليلة - مخالفة لمعايير الدين، أو هي متعارضة مع ثقافة المجتمع وأعرافه، وهنا يمكن تطويع الأعراف والتقاليد - دون فرض - خاصة وأن الثقافة (مع إبعاد الموضوع الديني عنها) كائن حي يتسم بالتحول والتبدل ولا يتمتع بالقدسية.

لكي تنجح عملية نشر الثقافة الحقوقية،

يجب ابتداءً حلحلة مشكلة (أنها منتج غربي) واعتبارها منتجاً حضارياً إنسانياً ساهمت في صناعته الإديان والثقافات المختلفة. وثانياً يجب اعتبار الثقافة الديمقراطية والحقوقية ذات قيمة كبيرة وأداة في تطوير كل بلد وكل شعب، بغض النظر عن تسييسها من هذه الجهة الدولية أو تلك، أو إساءة استخدام مفاهيم الثقافة الإنسانية - كما في بعدها الحقوقي - لضرب هذه الدولة أو تلك. ذلك أن إساءة الاستخدام لا تلغي صفة عالمية حقوق الإنسان، ولا قيمة الديمقراطية لمن يطبقها، كما لا تبرر الديكتاتورية وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا تزيّن قبحها اعتماداً على تفسير ديني مزعوم. لا يوجد دين يبرر الظلم والإستبداد والتخلف.

ومن جهة ثالثة، يجب استيعاب ثقافة حقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية بشكل عام، ضمن الثقافة الخاصة. وبالنسبة لنا كعرب ومسلمين، لا نجد أن ثقافتنا الدينية تتعارض مع ثقافة حقوق الإنسان، وهناك من بيننا من أصدروا موثائق حقوقية مبنية على الثقافة الدينية نفسها تتواءم مع المعايير الدولية. الإستيعاب يتطلب جهداً دينياً من جهة التوفيق بين ما هو مطروح عالمياً، وبين ما هو متبني ثقافياً ودينياً، بحيث لا يطرح أحدهما منفصلاً عن الآخر، أو كأنه نقيض له. بصريح العبارة، يمكن انتاج ثقافة قائمة على معايير دينية/ اسلامية تتواءم مع ثقافة حقوق الإنسان العالمية، مع اعتقادنا انها تختلف معها في بعض الجزئيات المحدودة.

ورابعاً، هناك الأدوات والوسائل الصحيحة التي يجب اتباعها في زرع ثقافة حقوق الإنسان لدى الأجيال الجديدة. فنحن لسنا فقط بعيدين عن ثقافة حقوق الإنسان العالمية، بل وأيضاً بعيدين عن ثقافتنا الدينية الحقوقية، فتجد كثيرين يتجاوزون روح الدين ومبادئه ويعتدون على أرواح

حقوق الإنسان والتي ساعدتها على تجاوز مرارات الماضي، عبر إدماج مبادئ حقوق الإنسان في مناهجها التعليمية. وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أهمية دور منظمات المجتمع المدني في خلق التوازنات الإيجابية المطلوبة التي تحتاج إليها البحرين، وتفعيل البرامج الخاصة بنشر ثقافة حقوق الإنسان.

في ظل الإفتتاح النسبي في البحرين يمكن التحويل على جهات عديدة لنشر الثقافة الحقوقية منها وسائل الإعلام، المختلفة، المسرح، المؤتمرات والندوات، البوسترات والرسومات، المسابقات، الدورات التدريبية، المناقشات الثنائية، النشرات التثقيفية.



وأخيراً، هنالك عوامل عدة تساعد في التغلب على التحديات التي تواجه مهمة نشر ثقافة حقوق الإنسان منها:

- لا بد من توفر الإرادة الحقيقية لجميع الأطراف المعنية وإن تباينت واختلقت أطروحاتها السياسية.
- إعتبار المدرسة الإطار الأساسي لنشر ثقافة حقوق الإنسان إلى جانب الأسرة والمجتمع.
- إدماج حقوق الإنسان في البرامج التعليمية والمناهج المدرسية والجامعية المختلفة مع توفير التدريب والتأهيل المناسبين للمعلمين.
- إشراك منظمات المجتمع المدني عند وضع البرامج التعليمية.
- المصادقة على العهود والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومواءمة القوانين الوطنية لتتماشى مع القوانين الدولية.

وتفعيل دور الأفراد في معرفة حقوق الإنسان، ومن ثمّ حمايتها بصفقتها ضامن أساسي للقرار السياسي ومشاركة الجميع فيه.

بديهي فإن نشر ثقافة حقوق الإنسان يساعد على تأسيس قيم مجتمعية تستهدف السلوك، وترسخ في الوعي، وتتجسد عملياً على مستوى الممارسة. ويتحقق هذا على مستوى الأسرة، ثمّ المدرسة، فالشارع العام، وأماكن العمل وبقية المؤسسات سواء كانت خاصة أو عامة. ويكتسب نشر ثقافة حقوق الإنسان وسط قوات الأمن والجهات المسؤولة عن تنفيذ القانون أهمية خاصة. فعلى نطاق العالم تحدث انتهاكات حقوق الإنسان من تلك الجهات.

ونشر ثقافة حقوق الإنسان واحترامها وتعزيزها وسط تلك الجهات يساعد على تقليص حجم الانتهاكات والحد منها، كما يساعد على بناء ثقة الفرد في تلك الأجهزة. ما تحتاجه البحرين في هذه المرحلة هو تعميق قيم ومبادئ حقوق الإنسان والتي تتمحور حول المساواة في الحقوق والواجبات على أساس المواطنة، وتعريف المواطن بحقوقه وواجباته، بحيث يؤدي ذلك إلى تعزيز قدراته في مواجهة دعوات العنف، كما في مواجهة منتهكي حقوقه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتدفعه للعمل الجاد لنيلها. وتساعد نشر ثقافة حقوق الإنسان البحرين على تقليص حالات المد والجزر السياسي التي تتسم بها مرحلة الإصلاح. وفي هذا الصدد يمكن التذكير بتجارب العديد من الدول في مجال نشر ثقافة

وأعراض وحقوق الآخرين دونما رادع. فكيف يكون السبيل لنشر ثقافة حقوق الإنسان إن لم تتم تربية المجتمع والأجيال الناشئة عليها؟ إن هذا لا يتم إلا بدخول تفاصيل تلك الثقافة في حياتنا اليومية: في المسجد والمدرسة وفي النشاط الأهلي والرسمي وفي الممارسة السياسية، وفي الإعلام وفي البيت مع الزوجة والأبناء، وفي العلاقات الاجتماعية وغيرها.

وخامساً، يتطلب نشر ثقافة حقوق الإنسان، وضع سياسة حكومية بهذا الشأن، كون الدولة مسؤولة قبل أي أحد آخر، بحيث تلحظ الأمر في خططها وبرامجها. ولا يكفي التوجه نحو عموم المواطنين فحسب، بل والى جهاز الدولة نفسه بشكل خاص، وهو المعنى أساساً بتطبيق تلك الثقافة ونشرها. وهنا يأتي تدريب وتعليم رجال الشرطة والأمن، كما الأساتذة والمعلمين، كما رجال القضاء والدين، كما موظفي الدولة في شتى المجالات.

إن فضح الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعاينة المتجاوزين، لا تغني عن التعليم والتربية الحقوقية، لأن الضمانة الأساسية لحماية هذه الحقوق هي نشر ثقافتها، حتى لا تقع الإنتهاكات باديء ذي بدء. أي أن التعليم والتثقيف مسألة مقدّمة على المعاقبة أو على الأقل متوازية معها، وكما يقال بأن الوقاية خير من العلاج.

لقد أصبح الاهتمام بنشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها من أولويات الهيئات الدولية الحقوقية.. وقد تبلور هذا الاهتمام في عشرية الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وهي الفترة الممتدة بين (يناير ١٩٩٥ وديسمبر ٢٠٠٤).

إنّ المرحلة التي تمر بها البحرين مفصلية لترسيخ حكم القانون والتحول الديمقراطي المنشود، لذا يأتي دور نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها في المقام الأول لبلورة مفهوم الممارسة الديمقراطية في الواقع، ولن يتأتى ذلك إلا عبر إدماج منظومة حقوق الإنسان في مناهج المدارس والجامعات من جهة،

حرية الصحافة هرة أخرى

لهذا التراجع، وما هي حدوده؟

أصدرت منظمة (مراسلون بلا حدود) تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩ والذي يقيم مستوى حرية الصحافة في بلدان العالم في الفترة الممتدة من ١ سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ١ سبتمبر ٢٠٠٩. واحتلت البحرين المرتبة ١١٩ متراجعة ٢٣ ترتيباً عن عام ٢٠٠٨ حين احتلت المرتبة ٩٦. أما على المستوى العربي فجاء ترتيب البحرين في المرتبة الثامنة، بينما احتلت المرتبة الخامسة على نطاق الخليج بعد كل من الكويت والإمارات العربية وقطر وسلطنة عُمان. ويقيس مؤشر الصحافة الذي تتبناه المنظمة مستوى الحرية التي يتمتع بها الصحفيون والمؤسسات الصحفية في كل بلد، إضافةً للجهود التي تبذلها الحكومات لاحترام وضمّان وتعزيز هذه الحرية.

الصحفيين كالقتل والسجن والاعتداءات البدنية والتهديدات والانتهاكات التي تتعرض لها وسائل الإعلام كالرقابة ومصادرة الصحف والتفتيش والمضايقة، إضافة إلى درجة الحصانة التي يتمتع بها المسؤول عن هذه الانتهاكات لحرية الصحافة.

يبعث هذا التراجع على قلق المتابع للشأن البحريني، خاصة نشطاء حقوق الإنسان والعاملين في الحقل الصحفي في البحرين، في وقت تقترب فيه الانتخابات النيابية والتي ينبغي أن تلعب فيها الصحافة دوراً إيجابياً بارزاً. وعزا البعض هذا التراجع إلى إغلاق عدد غير قليل من المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، ولكنهم ميّزوا بين المواقع المسيئة، والمواقع التي تعبّر عن رأي معارض أو انتقادات، وإلى موقف الحكومة من بعض القضايا التي أصبح من الصعب تناولها أو التطرق لها في الصحافة، وإلى القضايا المرفوعة ضد الصحفيين (الوسط، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩).

وأضاف الأمين العام للجمعية البحرينية للشفافية عبدالنبي العسكري بعداً آخر لهذا التراجع تمثل في الرقابة المسبقة على أخبار الصحفيين، سواء من قبل رؤساء التحرير أو المسؤول

إلى أي مدى يعكس هذا التقرير مستوى حرية الصحافة في البحرين؟ وهل هنالك تراجعاً فعلياً؟ وما هي المعايير التي استند إليها التقرير؟ وكيف يُمكن معالجة هذا التراجع؟

من المفارقات أن تصل منظمة (مراسلون بلا حدود) في عام ٢٠٠٩ إلى نتيجة مغايرة لما توصلت إليه في مارس ٢٠٠٨ بعد زيارة للبحرين توصلت فيها إلى وجود حرية نسبية بالمقارنة مع بقية دول الخليج بالرغم من الضغوطات الخفية على الصحفيين والقوانين المقيدة. وتوصلت المنظمة حينها إلى أنه لم يتم سجن أي صحفي منذ مارس ١٩٩٩، أي خلال عشرة سنوات.

وفي مايو الماضي اعتبرت منظمة فريدم هاوس، في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩، البحرين ضمن قائمة الدول (غير الحرة) والتي تفتقر إلى الحرية الصحافية، ووضعت البحرين في المرتبة ١٥٦ في مستوى الحرية الصحافية على مستوى العالم من مجموع ١٩٥ دولة.

تعتمد منظمة (مراسلون بلا حدود) في مؤشرها على استبيان يتضمن ٤٠ سؤالاً يتناول معايير تقييم حالة حرية الصحافة في كل بلد، ويشمل الاستبيان الانتهاكات التي تؤثر مباشرة على

المباشر، أو من ذاتهم، وذلك حين يضعون أمامهم سوابق في (جرجرة) الصحفيين للمحاكم، بفعل دعاوى جاءت من جهات حكومية، كديوان الخدمة المدنية والمحاكم الشرعية. وعزا الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبدالله الدرزي تراجع البحرين في مؤشر حرية الصحافة بعد عام ٢٠٠٢ إلى صدور قوانين الإرهاب والتجمعات، إضافة إلى عدم حسم قانون الصحافة (الوسط، ٢٣/١٠/٢٠٠٩).

يبدو أن التحدي الحقيقي الذي يواجه البحرين الآن يتمثل في الإسراع بإصلاحات تشريعية في مجال الصحافة والمطبوعات. فـقانون الصحافة والمنشورات، القانون رقم ٤٧، الذي أصبح ساري المفعول في أكتوبر ٢٠٠٢ هو الإطار الذي يحكم عمل الصحفيين والمؤسسات الصحفية، ولم يطاله تغيير أو تعديل رغم النقد الذي حظي به، ورغم الوعود الكثيرة بالتغيير.

وكان النائب عبدالله العالي، قد انتقد بشدة تمسك الحكومة بصيغة القانون الحالي للصحافة والنشر، واعتبر ذلك إبقاءً لنهج القانون القديم المقيد للحرية، والذي صدر في حقبة أمن الدولة. (القدس العربي، ١٠/١١ أكتوبر ٢٠٠٩). وأشار فاضل الحلبي، عضو المكتب السياسي ورئيس تحرير نشرة (التقدمي)، إلى رفض القوى السياسية والمؤسسات الصحافية للقانون المعمول به حالياً ووصفه بأنه يقيد فعلياً الحريات الإعلامية، ويفرض على الصحفيين عقوبات تصل حد الحبس بسبب مواقفهم وآرائهم، ودعا إلى تبني قانون عصري للصحافة والمطبوعات لا يحتوي في

نقول هذا، ونحن نعلم أن مستوى حرية التعبير في البحرين قد تراجع نسبياً عما كان عليه في السنوات الماضية، لكن تلك الحرية لا يمكن أن تقاس بعدد من البلدان التي وضعها تقرير مراسلون بلا حدود في مرتبة أفضل. لا نقول ان التقييم كان سياسياً، ولكنه - بنظرنا - يحوي قدراً من الإعتباطية، وربما استند الى معلومات مغلوبة. فحتى الآن، تدور المشكلة حول

الحاجة الماسة لقوانين صحفية تواكب مرحلة التحول الديمقراطي وتبني على مكتسبات المشروع الإصلاحي الذي أطلقه الملك. حيث تمنع تلك القوانين الحجز الإحتياطي للصحافيين وتجريمهم بسبب نشاطهم الصحفي. كما أن هنالك ضرورة لتوفير المعلومة أو تسهيل الحصول عليها بواسطة الصحفيين ونشرها، وتسهيل إجراءات ترخيص الصحف اليومية، وتوفير الحماية والحصانة الكاملة للصحفيين.

مواده على تقييد حرية الرأي والتعبير، أو حبس الصحفي على ما يكتب. من جانبه، اعتبر النائب جميل كاظم غياب قانون مستنير للصحافة والمطبوعات والنشر يواكب التطورات السريعة والتغيرات الإعلامية، خصوصاً على صعيد الصحافة الإلكترونية والفضائيات، من شأنه أن يؤثر على مستوى حرية التعبير في البحرين (الوسط، ٢٣/١٠/٢٠٠٩).

وكنا في (المرصد) قد تناولنا في تحليل متكامل مسألة حرية الصحافة في العدد الخامس من نشرة المرصد، يونيو ٢٠٠٩، تحت عنوان (أي مستقبل لحرية الصحافة في البحرين؟). وعلى ضوء التراجع الحالي لحرية الصحافة حسب مؤشّر (مراسلون بلا حدود)، يُعتبر التحليل الذي قدمناه مؤشرات استباقية وقرءاء موضوعية هدفت إلى تفادي مثل هذه الإنتكاسات. وكنا قد أشرنا بكل جلاء ووضوح إلى:

أن قانون الصحافة الحالي به عيوب واضحة حيث أنه ينص على عقوبات جنائية في حق الصحفيين. كما أن إجراءات الترخيص لا تتسم بالمرونة المطلوبة خاصة لجهة ترخيص الصحف اليومية. وما زال الموقف من الصحافة الإلكترونية غامضاً لجهة صلاحية منع وحجب المواقع الإلكترونية. وهذه الصلاحية تمارسها الآن وزارة الثقافة والإعلام. ويعارض الصحفيون وكثير من النواب هذه الصلاحية. وأجمع المراقبون على أن أكثر من عشر مواد من القانون الحالي تحتاج لحذف وليس الى تعديل لأنها معيبة وتنتقص من حرية الصحافة. كما لاحظ المراقبون بطء العملية التشريعية لعمل التعديلات اللازمة لقانون الصحافة والنشر، حتى تلك التعديلات التي تقدمت بها الحكومة منذ أشهر عديدة ما زالت تراوح مكانها. وتقدمنا بعدة توصيات هامة نورد منها:

REPORTERS WITHOUT BORDERS FOR PRESS FREEDOM			
World Press Freedom Index 2009 - The rankings			
RANK	COUNTRY	NOTE	
1	Denmark	0,00	↑↑
-	Finland	0,00	↑
-	Ireland	0,00	↑
-	Norway	0,00	=
-	Sweden	0,00	↑
6	Estonia	0,50	↓
7	Netherlands	1,00	↑
-	Switzerland	1,00	=
9	Iceland	2,00	↓
10	Lithuania	2,25	↓
11	Belgium	2,50	↓
-	Malta	2,50	NC
13	Austria	3,00	↑
-	Latvia	3,00	↓
-	New Zealand	3,00	↓
16	Australia	3,13	↑↑
17	Japan	3,25	↑↑
18	Germany	3,50	↑
19	Canada	3,70	↓
20	Luxembourg	4,00	↓↓

الجدير بالذكر أن مجلس الوزراء أحال للسلطة التشريعية في مارس ٢٠٠٨ مشروع قانون جديد للصحافة ينص على إلغاء عقوبة الحبس الصحفي، وما زال القانون أمام السلطة التشريعية للمناقشة والإعتماد. ولكن ما لم يستصحب مشروع القانون كل متطلبات حرية الصحافة

وقماية الصحفيين، لن نرى تحولاً حقيقياً في مسار حرية الصحافة، بل ربما نرى مزيداً من التراجع وهذا ما لا نريده أن يحدث. بيد أن تقرير مراسلون بلا حدود لا يبدو مقنعاً للمراقب الصحفي، فكيف توضع البحرين في الحرية الصحافية المتوافرة فيها في مرتبة (١١٩) وهو أدنى مثلاً من سلطنة عمان (١٠٦) أو قطر (٩٤) أو حتى الإمارات (٨٦)؟! إن أي صحفي عربي يدرك حقيقة أن الحرية الصحافية في البحرين أكبر بكثير من بلدان عديدة بما فيها البلدان المذكورة أعلاه، وهذا ما يدفع للتساؤل حول طريقة التقييم والمعايير، إذ لا شك أنها معايير ناقصة تجعل النتيجة غير دقيقة.

قانون جديد للصحافة لازال جامداً عند مجلس النواب، وعلى منابر في الإنترنت تم إغلاقها، ولا يمكن لهذين العنصرين أن يشكلوا مادة تجعل البحرين متراجعة نحو ٢٣ مرتبة عما مضى في العام الماضي! خاصة ونحن نعلم وهناك من يمارس النقد بمستوى عال، وهناك التعبير عن الرأي في الشارع والصحافة بحدود واسعة، فضلاً عن أن صحافياً واحداً لم يدخل السجن. كل هذا لا يلغي حقيقة الحاجة الى توسيع هامش الحرية، ولكن لأن الجدل اتجه نحو (المراتب والمستويات بين الدول) لذا فإنه يمكن القول بقليل من الحذر، بأن مستوى الحرية في البحرين سبق عدداً غير قليل من الدول التي وضعها التقرير قبلها.

أيها النواب والسياسيون:

لا تقربوا نار الطائفية الى خبائنا

حسن موسى الشفيعي

أثارت الندوة التي عقدها عضو مجلس النواب الشيخ جاسم السعيد في منزله تحت عنوان (التحديات التي تواجه أهل السنة والجماعة في البحرين) أواخر أكتوبر الماضي جملة من الإثارات حول الوضع الطائفي في البحرين، كون المتحدث الأساس في الندوة هو رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني، الذي دعا الى تكتل للجمعيات السياسية السنية، مع تلميحات طائفية تبين أن هناك اعتداء على حقوقها، وأنها تعتمد منهج (الصبر) وأن هناك ضرورة ملحة لرص الصف لمواجهة التحديات الآتية من جهة ما، يفترض أن تكون نقيضاً ومعتدياً على تلك الحقوق.



حسن موسى الشفيعي

التعامل بين الدولة والشرائح المختلفة. لكن الأمر المثير للدهشة أن هذه الدعوات الطائفية إنما جاءت من نواب منتخبين، بل من رئيس مجلس النواب نفسه، ما يعني أن الطائفية لم تنتزع حتى الآن من النخب الفكرية والسياسية، التي تبحث عن تعزيز مواقعها السياسية من خلال التحشيد الطائفي، على النحو الذي رأيناه في دول عديدة عربية وإسلامية وغير إسلامية حتى. ولا يهم هنا أن تكون النخب دينية أم لا، فالطائفية لا علاقة لها بدين أصلاً، فضلاً عن أن تكون معياراً يعتمد عليه في بناء الأوطان.

ثانياً - من الصعب فهم مبررات ودوافع هذه الدعوات في عهد يفترض فيه أن التسامح والمساواة والأخوة جزء أصيلاً من المشروع الإصلاحية الذي انتفع منه كل الأفراد

بوسائل سياسية ديمقراطية مشروعة وعلى الوجه المبين في الدستور وميثاق العمل الوطني والقانون. وأضافت الوزارة بأن الدعوة الموجهة إلى هذه الجمعيات السياسية بصفتها جمعيات إسلامية هي جمعيات تمارس العمل السياسي، فهي ليست جمعيات إسلامية محض دينية، وقد نصت المادة الثانية من قانون الجمعيات حرفياً على (ولا تعتبر جمعية سياسية كل جمعية أو جماعة تقوم على محض أغراض دينية). موضحة بأن عبارة إسلامي وإسلامية إنما تشير الى الهوية الجامعة لهذا الوطن، والحاضرة التي تتسع للمسلمين بجميع مذاهبهم، وغير المسلمين باختلاف أديانهم، لذلك فإن الوزارة تؤكد وجوب الالتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية وتماسك النسيج الاجتماعي.

وقد لاقت الندوة انتقاداً كبيراً رسمياً وإعلامياً ومن جمعيات أهلية وسياسية، ما دفع برئيس مجلس النواب الى التراجع، وتأكيد الثوابت الوطنية وثوابت العمل السياسي الذي تم إقراره في الوثائق الرسمية خاصة الميثاق الوطني والدستور.

لكن، هذه الدعوة للإصطفاف الطائفي، من حيث التوقيت واللغة المستخدمة، تثير جملة من القضايا نرى من الضروري إيضاحها:

أولاً - لا توجد قضية يمكن لها أن تفجر النسيج الاجتماعي في البحرين مثل الدعوات الطائفية، والتحشيد والإصطفاف الطائفيين. وهنا في المجتمعات المتعددة ثقافياً، لا يوجد حل لمثل هذه الإلتماعات الفرعية، إلا بتعميق الهوية الوطنية، واعتماد المواطنة كأساس في

أساس الدعوة جاء من النائب السعيد (سلفي) للجمعيات السياسية الإسلامية السنية، لكي تصطف وتتخذ مواقف لا تحيد عنها تتعلق حسبما صرح بـ (الولاء للقيادة والوطن، حقيقة التمييز الطائفي في البحرين، حقيقة التجنيس الديمغرافي في البحرين، الموقف من الأعمال الإرهابية وضياح أمن الدولة وهيبته، الإتفاق على عقد إجتماعات دورية بين الجمعيات السياسية الإسلامية السنية لمناقشة ما يستجد على الساحة). واتهم السعيد تيارات لم يسمها بأنها (تحاول العصف بالتيار الإسلامي في المملكة، والنيل منه عبر تشويه صورة الإسلام الحنيف والملتزمين بشريعة الله عز وجل، وعبر توجيه الاتهامات الجذافية، والإشاعات السياسية لتجيش الشارع وتحشيد ضد ولاة الأمر والحكومة دون مسوغ شرعي ولا قانوني) في إشارة الى الإتجاهات السياسية الشيعية.

من حسن الحظ، وما يجب الإشادة به، أن وزارة العدل والشؤون الإسلامية لم تتأخر أمام هذا النوع من الإصطفاف الطائفي السياسي المخالف للقانون، فأصدرت بياناً أكدت فيه أن الجمعيات السياسية بمختلف مسمياتها هي منظمات وطنية شعبية تعمل على تنظيم وتمثيل المواطنين بصفتهم كمواطنين، وليس بذواتهم أو تصنيفاتهم الدينية أو الطائفية، ولا على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل أو الطبقة، كما أنها تعمل على تعميق الثقافة والممارسة السياسية في إطار من الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والديمقراطية، والمحافظة على استقلال وأمن المملكة وصون الوحدة الوطنية، وتعمل

والطوائف والإتجاهات. لكن نظرة فاحصة قد تشير الى دوافع محتملة. أهمها، ما يتعلق بتأثير الأوضاع الإقليمية - خاصة ما جرى في العراق من اشتباك طائفي وصل الى حد القتل على الهوية الطائفية - على الوضع البحريني، حيث تسرب الإحتقان الطائفي الى كل الأطياف والنخب، قومية أو يسارية أو دينية. وليست البحرين بدعاً في هذا. وقد أضيف الى هذا مسألة أخرى، وهي أن هناك تدخلات طائفية من دول الجوار، رأت تصفية حساباتها على أرض غيرها.

ومن جهة أهم، فإن مشروع الإصلاح، والذي يفترض فيه إزالة الإحتقان الطائفي، امتص الإحتقان من فئة اجتماعية هي الشيعة، ورفع مقام العائلة المالكة الى مرحلة (أبوية) لكل الفئات والشرائح، وأشرك جميع الفئات في الماكنة السياسية، بما فيها التيار الإسلامي السني عبر آليات الديمقراطية.. لكن هذا المشروع رغم تحقيقه منجزات عديدة في هذا الإتجاه، سبب امتعاضاً لدى الجهات المتعصبة طائفيًا الشيعية والسنية، والتي ترى كل واحدة منها أنها لم تنل حقها بما يكفي، فصار يلقي باللوم على الحكومة بأنها تماليء هذا الطرف أو ذاك. لا ننس هنا حقيقة أن واحدة من المعوقات الكبرى التي تعترض التحول نحو الديمقراطية هي مسألة التسليم بالمفاهيم، فمثلاً ليس كل واحد يعجبه أن تكون هناك مساواة بين المواطنين، اما اعتماداً على نص ديني مجهول، أو اعتماداً على مقدار القرب من النظام السياسي والولاء له. والحال أن الآليات الديمقراطية ومفاهيم المساواة والعدالة الإجتماعية جاءت لخدمة الجميع، الأشرار والأخيار، الشيعي والسني، المسلم وغيره، اليميني واليساري.

ثالثاً - حين نقول بأن الطائفية لا دين لها، فإننا نقصد بأن ما يتبدى وكأنه صراع أفكار أو عقائد، ليس كذلك بالضرورة في واقعه. قد يكون كذلك لدى الأفراد العاديين، ولكنه ليس لدى النخب التي تشحن جمهورها طائفيًا، فهي تدرك بأن الغطاء الطائفي إنما يكشف عن صراع سياسي على المصالح التي لم تنتظم ويسلم بها الواحد تجاه الآخر. لنأخذ مثلاً الموضوعات التي طرحها السعيدي للنقاش أعلاه، فهي قضايا سياسية بحتة، يراد تفسيرها سياسياً لخدمة مصلحة طرف ما. وخذ على الطرف الشيعي ذات الموضوعات: التجنيس، التمييز، الولاء، فإنه يعطيها مدلولات مختلفة لخدمة أغراضه

السياسية أيضاً. ويمكن وضع مقولة أن الشيعة هم السكان الأصليين وأنهم الأكثرية وغير ذلك في ذات الإتجاه. السؤال: أين الموضوع الطائفي في بعده الديني؟ كل هذه الموضوعات تختزن شحنة من المعاني يراد منها تحصيل ما يعتقد أنه حقوق مسلوبة أخذها الطرف الآخر، والطرف الآخر يرى في مقابله جهة تريد تقليص ما بيده من مصالح يرى أنها من حقوقه وأنه أحق بها. والصحيح أن المساواة يفترض أن تلغي الشعور بالإجحاف، وأن تلغي مقولات أكثرية وأقلية، كما وتلغي مسألة مواطن أصلي وآخر غير أصلي، فالمواطن أياً كانت تسميته له حقوقه المتساوية مع الآخرين، وليس للأصلي حقوقاً إضافية، ولا لمن يزعم أنه أكثر ولاءً للنظام السياسي دالة على النظام ينتظر منه مكافأته عليها.

رابعاً - إذا كان الصراع والتحشيد الطائفي هدفه نيل أكبر قدر من كعكة السلطة ومغانم خدمات الدولة حتى ولو كان على حساب الآخر (مثل التوظيف للعاطلين عن العمل، الحق في الإسكان، المناصب العليا) وهي أمور تكررت توظيفاتها في الخطاب السياسي الديني بشقيه الشيعي والسني، وللأسف من نواب منتخبون في البرلمان.. فإن الحل تصنعه الإرادة السياسية العليا المتمثلة في الملك، والتي تعمد - كما هو واضح - الى إيجاد التوازن في المصالح بين الأطياف والفئات المختلفة. ومن جانب آخر هناك أمور أخرى يمكن أن تساعد في تخفيف حدة المشاعر الطائفية وهي كالتالي:

١/ تبين أن النخب السياسية، الدينية منها بوجه خاص، قليلة الخبرة والنضج السياسي، وإن الخطاب الطائفي وإن خدمها في مرحلة من المراحل، فإنه نذير شؤم على المجتمع كله، وعلى من يستخدم الخطاب الطائفي نفسه. ستبقى ثنائية الشيعة والسنة قائمة، ولا مخرج للجميع إلا بالتعايش وقبول الآخر، واحترام حقوقه، ونزع اللغة الطائفية من الخطاب السياسي، وهي لغة تتناقض مع كل ما قام عليه مشروع الإصلاح، وكل ما ابتني من مؤسسات، وكل ما جاءت به مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢/ إن النزعة المتشددة والعنيفة في الشارع الشيعي قد أثارَت بعض مشاعر القلق والخوف، واخترقت الثوابت الوطنية.. ولما كانت المعالجة الرسمية اتسمت بقدر كبير من الحكمة والتسامح، لتحقيق الغايات

الوطنية الكبرى في الإستقرار وتمتين اللحمة الوطنية والنسيج الإجتماعي، فإن تلك النزعة المتشددة، لا ينبغي أن يتعاطى معها بصورة نمطية، وكأنها تمثل الطائفة الشيعية بأكملها، ويجري على أساس ذلك اتخاذ مواقف طائفية وخطابات تفكك اللحمة، وتحريضية للسلطة على البطش، خاصة وأن أصحاب النزعة العنيفة المتشددة يعملون خارج إطار القانون، وجهاز الدولة.. في حين إذا ما جاءت الردود طائفية من شخصيات منتخبة، أي أنها (جزء من السيستم) فإن ذلك يعدّ تحطيماً للبنى السياسية القائمة. لنترك القانون يتعاطى مع الشعب والعنف، ولنقبل بحكمة المسؤولين في معالجة الملف الأمني، ولكن لنبتعد عن تطييف السياسة والأمن، وتحويلهما الى منفعة خاصة. ولنبتعد أيضاً عن استيراد المشاكل الطائفية من الخارج، وتحويلها الى عنصر فاعل في السياسة المحلية، فما لدينا من مشاكل يراد علاجها يكفيننا عن استيراد مشاكل الآخرين لتزيد ساحتنا لهيباً (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم).

٣/ في كل الأحوال يجب أن يلتفت السياسيون المنتخبون وغيرهم الى عدم جرّ أجهزة الدولة ومسؤوليها الى مستنقع الخلاف الطائفي، فهذه الأجهزة والمسؤولون عليها يقدمون خدمة عامة لكل المواطنين بمختلف أطيافهم الدينية والقبلية. الدولة للامة وليس للخاصة. والدولة وأجهزتها فوق هذا تقوم بدور المنظم للخلاف الإجتماعي، وهي المعول عليه في حل المشاكل، كما أنها القاضي بين الأطراف، والضامن للتوازن والإستقرار. وكما تحكي تجارب الدول المعاصرة وفي شتى أصقاع الأرض، فإن النقطة الفاصلة بين الخلاف الإجتماعي العادي والصراع الأهلي، على أسس عرقية أو دينية، جاءت حينما نجح الفتويون طائفيًا أو عنصرياً في جرجرة أجهزة الدولة لتخدمهم في صراعهم مع الآخر.

الإختلاف الطائفي باق، ورجال الدين مسؤولون عنه، ويطالبون بالتحاور والنقاش ووضع الضوابط له، يعينهم في ذلك قانون عصري يجرم تحقير الآخر والإعتداء على مقدساته. أما المشكل السياسي فحلّه ليس في الشارع، ولا في الإصطفافات الطائفية، ولا بالعنف. المشكل السياسي يناقش في البرلمان، ليتحول الى تشريعات وقوانين ومشاريع عمل.

الشفيعي لقناة الحرّة:

التشدد سبب تباطؤ عهوية الإصلاح

خاص حقوق المرأة التي تشغل بال الكثير من الناشطين الحقوقيين.

.. ويلتقي مسؤول قناة الحوار

وفي ذات الإتجاه التقى الأستاذ الشفيعي، بالدكتور عزام التميمي، مسؤول قناة الحوار الفضائية في لندن، وذلك في الثلاثين



من شهر اكتوبر الماضي، ناقش معه في اللقاء أوضاع البحرين والمنطقة، وتطورات ملف حقوق الإنسان، ودور الإعلام فيما يمكن أن يقوم به من أجل تعزيز قيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الآخر في المجتمعات العربية.

واستمع التميمي الى شرح مفصّل عن أوضاع البحرين السياسية والحقوقية والاجتماعية. من جانبه أبدى د. التميمي استحسانه للتطورات الإيجابية التي تشهدها البحرين، مؤملاً الإستمرار فيها كيما تتحول الى تجربة ناضجة ونموذجاً يحتذى في المنطقة.

حوار مطول مع تلفزيون البحرين

أجرى تلفزيون البحرين حواراً مطولاً زاد على الساعة، مع الأستاذ حسن الشفيعي، وإدارة الإعلامية سوسن الشاعر، وذلك في ٢٤/١٠/٢٠٠٩، حيث تم تناول كثير من القضايا السياسية والحقوقية خلاله، من بينها قضية إطلاق سراح معتقلي (كرزكان) حيث قال الشفيعي بأن الحكم الذي أصدره القضاء ببراءة المتهمين كشف بأن مساحة استقلال القضاء في البحرين واسعة، مبيّناً



بأن تهديّة الأوضاع الأمنية تفوت على التيار المتشدد والعنفي الفرصة لكسب التأييد. وفيما يتعلق بالتقارير الدولية التي تقيم الحالة الحقوقية في البحرين، قال الأستاذ الشفيعي أنها مهمة وتراكمها بدون

توضيح أو تصحيح أو كليهما من قبل الجهات الرسمية يشكل صورة سيئة عن الوضع الحقوقي قد لا تكون مقاربة للواقع. ودعا الشفيعي الجهات الحكومية الى تقييم تلك التقارير، والإجابة على استفسارات المنظمات الحقوقية الدولية. وقال أن هناك تقصيراً حكومياً في هذا الجانب، وعدم اهتمام أحياناً، موضحاً أنه لا توجد جهة حكومية تتولى هذا الأمر.

ضمن نشاطه الحقوقي والإعلامي، أجرت قناة الحرّة الفضائية حواراً مع الأستاذ حسن موسى الشفيعي، في ١٠/١٠/٢٠٠٩م، وذلك ضمن برنامج (عين على الديمقراطية) ناقش فيه مقدّم البرنامج الإعلامي محمد اليحيائي جملة من القضايا المتعلقة



بحقوق الإنسان والديمقراطية في البحرين. وقال الشفيعي في تقييمه لمسيرة الإصلاح الديمقراطي في البحرين بأنها أخرجت البحرين من عنق الزجاجة واستطاعت أن تستمر وتتواصل وتحقق بعض الأهداف الكبيرة

المرسومة لها. لكنه أضاف بأن هناك تباطؤ في زخم المسيرة نفسها بالمقارنة مع انطلاقها الأولى، معللاً الأمر في أحد جوانبه بأن تيار المعارضة المتشدد أراد أخذ البحرين باتجاه آخر، الأمر الذي فرض على النظام مراجعة الخطوات، لا بهدف الانقلاب على المسيرة أو التراجع عنها، وإنما بهدف إعادة التقييم والمراجعة، وإغلاق المنافذ أمام التيارات المتطرفة والعنيفة التي تحاول الإستفادة من أجواء الحريات لخدمة أغراض لا علاقة بحقوق الإنسان والديمقراطية.

الشفيعي يلتقي د. لولوة العوضي

التقى رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، الأستاذ حسن الشفيعي، بالأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة الدكتورة



لولوة العوضي وذلك في ٢٥/١٠/٢٠٠٩ في المقر الرئيس للمجلس، حيث دار الحديث حول أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام، والمرأة البحرينية بشكل خاص، وبالتحديد فيما يتعلق بأفاق وصول المرأة الى البرلمان في

الانتخابات القادمة، والمصاعب التي تكتنف ذلك، وكيف يمكن تجاوزها من أجل إيصال بعض المرشحات الى قبة البرلمان. من جهة أخرى، بحث الجانبان أوجه التعاون الممكنة بين المرصد والمجلس، بما يخدم المسيرة الحقوقية في البحرين، وبشكل